حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أثر العلاقة الجدلية بين النظامين الإعلامي والسياسي على الشكل البنيوي للإعلام في العراق
دراسة تحليلية مقارنة

جمعة محمد عبد الله *

مدرس في جامعة تكريت

المستخلص

تناول الباحث شكل النظامين السياسي والاعلامي في العراق .

شكل النظام السياسي والاعلامي في العراق للفترتين ما قبل الاحتلال الامريكي في التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣.

حيث كان النظام السياسي نظام الحزب الواحد والنظام الاعلامي نظام حكومي الملكية والتوجه، أما الفترة الثانية فتبدأ بعد الاحتلال الامريكي للعراق، حيث قامت سلطة الاحتلال بهد المنظومتين السياسية والاعلامية، وإعادة تشكيلهما ضمن رؤى وتوجهات وقوانين حسب ما يراها المحتل الامريكي.

وقد توصل الباحث إلى نتائج منها تقوم الحكومة قبل الاحتلال بتعيين القيادات الاعلامية وتتولى نفقات وتمويل هذه المؤسسات، وجميع المؤسسات الاعلامية تعود ملكيتها للدولة، في حين أصبح نمط الملكية الاعلامية بعد التاسع من نيسان متعدد الأشكال (خاص- حكومي- حزب) وكذلك تم سن القوانين الاعلامية تعطي للاعلام شكل استقلاليا بعيدا عن إدارة الدولة (هذا من الناحية النظرية).

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة

إن وسائل الأعلام الجماهيري، بما فيها الصحف، في جوهرها، كالمرآة تعكس طبيعة أي نظام سياسي قائم ودرجة تطوره واتجاهاته[١]. كما أن الصحافة الحرة الملتزمة بمصلحة الجمهور، هي (الدليل الأوضح والعامل الأكثر فاعلية لديمقراطية صحيحة)، اذ إنها تعكس إرادة الشعب[٢].

والصحافة في كل عصر وزمان، هي جزء حيوي من السياسة، وكثيرا ما تكون طرفا فاعلا في أحداثها (كونها تشكل مساحة واسعة من أصول العمل السياسي وطقوسه المتغيرة، تؤثر في نتائجه وتتأثر بطبيعة ممارساته) [٣].

وتؤدي الصحافة دورا مهما في تحسين الصورة السياسية للحزب، السياسي أو الحكومة أو التأثير فيهم على نحو سلبي، وذلك عن طريق كمية الأعلام الموجه للجمهور[٤].

وبهذا فأن الصحافة تتحكم في المشهد السياسي، وتسهم إلى حد كبير في تشكيل وعي الجمهور تجاه أي حدث ما، ولا يستطيع أي سياسي أو أية جهة سياسية ان تمارس عملها دون غطاء اعلامي. كما انها تضطلع بمهمة ترتيب الاهتمامات السياسية، بواسطة التركيز على طرح بعض الأفكار والمفاهيم، واستبعاد أفكار ومفاهيم أخرى من النقاش والحوار السياسي، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تبني الجمهور لهذه الأفكار والمفاهيم، مما يكسبها الشرعية والقبول[٥].

ويشير احد الباحثين إلى ان المنابر الإعلامية، المتمثلة بوسائل الأعلام وفي مقدمتها الصحافة، تعد من (أخطر عناصر بناء التنظيم السياسي وأهم دعائمه التي ترتكز عليها تشكيلاته في الأقاليم)، اذ يمارس عن طريقها مهام التوجيه والتثقيف والرقابة والنقد والتوعية[٦].

إن المناخ السياسي السائد، وطبيعة النظام الحاكم، ونظرته إلى الدور المفترض للصحافة، ومدى مرونته في تقبل النقد، والكشف عن المعلومات ووضعها في متناول الجمهور، وكيفية توظيف السلطة للقوانين والتشريعات الصحفية، إذ إن القوانين قد تستخدم لتقييد العمل الصحفي، أو لإطلاق حرية الصحافة، كل ذلك يحدد توجهات السياسة التحريرية للصحف[٧]. إذ أن إدارات الصحف ترسم سياساتها التحريرية وفق الكم المتاح من الحرية، ومستوى الضغوط التي تتعرض لها.

وتختلف أشكال الضغوط والتأثيرات السياسية التي يتعرض لها القائمون بالاتصال، اذ انها ليست ضغوطا ناجمة من السلطة دائما، وان كانت ضغوط السلطة تمثل الثقل الأكبر مقارنة بالضغوط الأخرى، التي يأتي بعضها من الميول السياسية للصحفيين، والتي تنعكس ضرورة على المحتوى الصحفي الذي تتضمنه مقالاتهم وقصصهم الإخبارية، ويأتي البعض الأخر من جماعات الضغط والتي تتباين ضغوطها من إرسال رسائل الاعتراض على الأخبار المنشورة إلى هيئات الاتصال المشرفة على الأعلام، وأحيانا تتعدى ذلك إلى ممارسة التهديد والوعيد مع الصحفيين، وحتى القتل. ومن هنا يسعى الباحث الى رصد دور النظام السياسي في العراق في رسم البناء البنيوي للمنظومة الاعلامية من خلال في الفترة التي تلت الاحتلال الأمريكي خاصة وان الحاكم المدني في العراق (بول برايمر) قام بإلغاء وزارة الإعلام وكافة المؤسسات الإعلامية المرتبطة بها، مما مهد الى إعادة تكوينها بالشكل الذي تراه قوات الاحتلال الأمريكي ومن ثم الحكومة العراقية بعد إجلاء القوات الأمريكي من العراق في عام ٢٠١٠، وربط عملية بناء المنظومة الإعلامية ببناء المنظومة السياسية والدستورية في العراق مما شكل نوع من العلاقة الجدلية بين المنظومتين الإعلامية والسياسية.

المبحث الأول
الإطار المنهجي للبحث

اولا : مشكلة البحث

يسعى الباحث بهذه الدراسة الى معرفة الدور الذي يلعبه شكل النظام السياسي في تشكيل الشكل البنيوي للنظام الاعلامي وطبيعة العلاقة الجدلية بين هذين النظامين ، لذلك حدد الباحث عنوان الدراسة

(العلاقة الجدلية بين النظام الإعلامي والسياسي في العراق وأثرها على الشكل البنيوي للإعلام) .

ثانيا : تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة الى الإجابة على عدد من تساؤلات التالية :

١- ما هو شكل النظام السياسي في العراق قبل الاحتلال الأمريكي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣
٢- ما شكل المنظومة الإعلامية للنظام الإعلامي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ .
٣- ما طبيعة العلاقة بين المنظومتين الإعلامية والسياسية العراقية قبل عام ٢٠٠٣ .
٤- ما طبيعة المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ .
٥- ما الأساس القانوني المنظومة الإعلامية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .
٦- ما دور الاحتلال الأمريكي في تشكيل المنظومتين الإعلامية والسياسية في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان وما بعده .
٧- ما طبيعة العلاقة الجدلية بين النظامين الإعلامي والسياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثا: اهمية البحث

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الأتية:

١- معرفة شكل النظام الاعلامي قبل الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣، وعلاقته بالنظام السياسي الذي كان قائما آنذاك .
٢- الكشف عن طبيعة وانواع الضغوط التي كان يمارسها النظام السياسي على المنظومة الإعلامية.
٣- الكشف عن الأليات التي يعتمدها القائمون على الاعلام العراقي في إدارة الإعلام العراقي وعلاقته بالنظام السياسي.
٤- الكشف عن علاقة سلطات الاحتلال الأمريكي للعراق بآلية بناء منظومة الأعلام العراقي .
٥- الكشف عن علاقة سلطات الاحتلال الأمريكي في الأساس القانوني الذي من خلاله تم تشكيل الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق .

رابعا: مجال البحث

يرتكز المجال الزماني للبحث على تأثيرات العامل السياسي على البنية الهيكلية للمنظومة الإعلامية بعد ٢٠٠٣/٤/٩.

وبخصوص المجال الزمني للبحث فان الكثير من الباحثين يحددون مدةً زمنية للبحث ليتسنى لهم جمع الوثائق والبيانات عن تلك المدة.

الا ان بحثنا هذا يتسم بدراسة العلاقة بين المنظومة السياسية والمنظومة الاعلامية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، واثر هذا الاحتلال على البناء القانوني للإعلام العراقي .

واذا كنا قد حددنا وقتاً لبداية المجال الزماني هو ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ فانه من الصعب وضع توقيت لنهايته ،حيث تكون حدود نهاية المجال الزماني مع انتهاء الاختبار الثاني للمبحوثين وجمع استمارات الاستبيان. وذلك لعدة اسباب منها ان الدراسة تعالج مشكلة قائمة حاليا ولاتزال في طور التكوين، وهي تهدف الى الكشف عن حقائق تتعلق بظواهر سائدة الان.

سادسا : منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج المسحي القائم على اساس الوصف والتحليل للبيانات والمعلومات المتوفرة .

والدراسات الوصفية تساعد على دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة او موقف او مجموعة من الناس او مجموعة من الاحداث او مجموعة من الأوضاع[٨].

وقد اعتمد الباحث على المنهج المسحي، لكونه المنهج المناسب والملائم للبحث في مشكلة تتعلق بالعلاقة الجدلية بين المؤسسة الإعلامية والسياسية في العراق ودور الاحتلال الأمريكي في صياغة هذه العلاقة.

المشهد السياسي والإعلامي العراقي قبل الإحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣

– شكل النظام السياسي العراقي قبل ٩/٤/ ٢٠٠٣

تعد البيئة الصحفية في العراق قبل ٢٠٠٣/٤/٩، بيئة ضاغطة شلت العمل الصحفي، اذ كان الصحفيون العراقيون يعانون من ضغوط سياسية، ناجمة من تأثير المناخ السياسي السائد وفلسفة نظام الحكم، التي ترى في الأعلام أداة يجب أن تكون في يد السلطة وفي خدمتها، وليس في يد الجماهير .

السياسة الإعلامية في أي دولة هي نتاج لفلسفة النظام القائم، وفي ضوئها، تحدد السلطة السياسية اتجاهات العمل الإعلامي واهدافه وألياته[٩] .

ووفقا لذلك فأن رئيس النظام السابق صدام حسين يؤكد أن الأعلام العراقي يجب أن يكون امتدادا لنوع النظام السياسي[١٠].

ويشير التقرير السياسي الصادر من المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق آنذاك إلى أن الحزب منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة، حرص على توجيه الأعلام توجيها دقيقا وفق اتجاهات الثورة وأهدافها[١١]. وقد تحقق ذلك من امتلاك الدولة للمؤسسات الإعلامية والإشراف المباشر على العمل الصحفي وإطلاع العاملين في الصحافة على تفاصيل خطط وتوجيهات السلطة السياسية للتقيد بها[١٢] وفي هذا السياق يروي أحد الصحفيين مشاهداته لما حدث في المؤسسات الصحفية بعد الانقلاب، يقول: (كنت أعمل في الصحافة المكتوبة حين دخل علينا الشاعر شاذل طاقة، في صباح يوم الانقلاب .. وأملى علينا مانشيت الصفحة الأولى (ثورة بيضاء) وفي اليوم الثاني ظهرت كل الصحف العراقية وهي تحمل هذا المانشيت الموحد، برهانا على وحدة الصوت والموقف) [١٣].

ثم ألزمت الصحافة كغيرها من مؤسسات الدولة، أن تلتزم وتعمل وفق مقررات المؤتمر القطري الثامن للحزب وتعتبره منهاج عمل ودليل[١٤].

وخلال تلك الحقبة كانت تصدر عدد من الصحف اليومية، وهي جريدة الثورة التي يصدرها الحزب الحاكم، وجريدتا الجمهورية والقادسية اللتان تصدران عن وزارة الأعلام، إلى جانب جريدة (هاوكاري) التي تصدر عن القوى الكردية، فضلا عن جريدة بابل التي يملكها عدي صدام حسين نجل رئيس النظام السابق[١٥].

وفي الربع الأخير من تسعينات القرن الماضي سمح النظام لبعض المنظمات والنقابات بإصدار صحف أسبوعية، منها (جريدة الزوراء تصدر عن نقابة الصحفيين ،جريدة نبض الشباب تصدر عن الاتحاد العام لشباب العراق، جريدة الاتحاد تصدر عن اتحاد الصناعيين، جريدة صوت الطلبة تصدر عن اتحاد الطلبة،[١٦] جريدة المصور العربي تصدر عن جمعية المصورين، جريدة الأعلام تصدر عن كلية الأعلام) [١٧].

وحددت السلطة للأعلام الأهداف آلاتية[١٨]:

١ـ التعبير عن فلسفة الحزب وايديولوجيته.
٢ـ التعريف بإنجازات الثورة والدفاع عنها.
٣ـ إشاعة أفكار الثورة في نفوس الجيل الجديد.
٤ـ التصدي لكل الأفكار التي تهاجم الثورة والحزب .
٥ـ مواجهة التيارات المضادة لنهج الثورة والحزب .

ان إلزام الدولة للصحف العمل ضمن منهاج وتوجهات الحزب الحاكم، سلب ثوب الحياد من الصحف، وجعلها صحافة سلطة لا تتمتع بالمصداقية اللازمة، فهي لا تعمل وفق معايير مهنية، بل هي مجرد أدوات تعمل لخدمة أجندة وأهداف حزبية وحكومية.

ويشير ألبرت هستر الى هذا النوع من الصحافة التي تصدر في ظل حكم شمولي بأنها (مجرد وسيلة مبتذلة لتكرار الفضائل الزائفة التي يتمتع بها الزعيم الأسمى) [١٩].

وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن المسئولين في الدولة يأتون في مقدمة الجهات التي يضعها القائمون بالأخبار نصب أعينهم، عند كتابتهم للأخبار. وهو ما يشير إلى حجم الضغوط الحكومية التي يتعرض أليها الصحفيون وتأثيرها الشديد على المضامين الإعلامية[٢٠].

ومن أجل أحكام السيطرة على الصحف وتطويع العاملين فيها، فقد لجأت السلطة الى عدة أساليب، يأتي في مقدمتها نقل الصحفيين المشكوك في انتماءاتهم إلى وزارات أخرى. وقد نقل من جريدة الجمهورية وحدها ١٤ صحفيا بقرار واحد، وتم تنسيبهم إلى وظائف غير صحفية، معظمهم اضطروا إلى مغادرة العمل بعد وقت قصير من نقلهم[٢١].

وكانت الحكومة تحتكر المعلومات، وهو ما جعل الصحف العربية والأجنبية تنشر أخباراً عن أحداث تجري في العراق، في حين أن الصحفيين العراقيين لا يعرفون ما يجري في بلادهم، ولعل من الغرابة أن وزير الأعلام العراقي محمد سعيد الصحاف، هو الأخر لم يكن يعرف ما يجري في البلاد، وكان لقاؤه الأخير مع مراسلي الصحف والوكالات الأجنبية المعتمدين في العراق في فندق فلسطين ميريديان خير دليل على ذلك إذ نفى تقدم قوات التحالف عن طريق مطار بغداد باتجاه مركز المدينة، بينما وصلت هذه القوات الى قلب العاصمة في أثناء إدلائه بهذا التصريح[٢٢] .

ويشير الكثير من الصحفيين الى أنهم يستندون الى التوجيهات المركزية في اثناء أدائهم المهني، إذ أكدت أحدى الدراسات أن ٧٦% من المبحوثين، قالوا أن التوجيهات الحكومية لها تأثير كبير وحاسم في عملهم المهني[٢٣].

وهناك توجيهات تتعلق بالشأن المحلي، مثل تنظيم الحملات الصحفية المخصصة للإرشادات الصحية والزراعية والتعبئة الجماهيرية. وتوجيهات حول استخدام المصطلحات الإعلامية. كما أن هناك توجيهات تخص الشؤون العربية والأجنبية توضح طريقة تناول بعض الإحداث بما يتناسب مع موقف الدولة، مثال ذلك تناول الصحف للحرب في اليمن، والانتخابات البرلمانية في روسيا[٢٤].

- **البنية التنظيمية والهيكلية لوسائل الاعلام العراقية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ .**

كان العراق قبل الاحتلال يمتلك محطتين إذاعيتين رسميتين، هما إذاعة بغداد وإذاعة صوت الجماهير التي تأسست عام ١٩٧٠ والتي تحولت بعد عام ١٩٩٢ إلى إذاعة أم المعارك، فضلا عن إذاعة الشباب وهي الإذاعة الخاصة الوحيدة والتي تأسست باسم اللجنة الاولمبية العراقية ويتولى رئاستها عدي صدام حسين، كما كانت هناك إذاعة القرآن الكريم والإذاعة الكوردية، وإذاعة FM ومحطات ثانوية محدودة التغطية في المحافظات وهي أشبه بإعلام الأقاليم.

أما البث التلفزيوني والذي يعتبر التلفزيون العراقي أقدم تلفزيون في الوطن العربي من حيث التأسيس وحيث أنطلق عام ١٩٥٦ ،فأنه قبل الاحتلال كان لديه قناتين أرضيتين هما: تلفزيون جمهورية العراق وهو التلفزيون الرسمي للعراق، وقناة بغداد الثقافية، وقناة فضائية عراقية واحدة هي قناة العراق الفضائية، وقناة خاصة واحدة وهي تلفزيون الشباب الئي يتولى إدارته عدي صدام حسين وقناة سبورت وهي أيضا قناة أرضية خاصة تابعة لتلفزيون الشباب[٢٥]، في حين تمثل تلفزيونات المحافظات (والتي هي شكل من أشكال تلفزيون الأقاليم) في محافظات البصرة والموصل وكركوك وقد أنشأت هذه التلفزيونات لمعالجة ضعف إرسال التلفزيون المركزي من بغداد لهذه المحافظات البعيدة .

وعندما نشبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، دمرت بشكل كامل كل محطات البث بفعل القصف الأمريكي والذي أعاد العراق الى عصر ما قبل الصناعة حسب تصريح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (جيمس بيكر) وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وما تلاها من قرارات للأمم المتحدة[٢٦] التي وضعت الأسس الشرعية للحصار الاممي ضد العراق، حيث صدرت قرارات المم المتحدة والتي بموجبها تم فرض حصارا دوليا ضد العراق، وكان القرار (661) لسادس من أب ١٩٩٠ والذي شمل تكنولوجيا الاتصال والذي من جراءه فقد العراق قدراته الإعلامية وقللت من قدراته الإذاعية والتلفزيونية، مما أعطى فرصة مواتية للدول الأخرى _ خاصة أمريكا وإيران _ على اغتصاب الفضاء العراقي والسيطرة عليه إعلاميا من خلال البث الإذاعي (إذاعة سوا) والبث التلفزيوني (قناة سحر الإيرانية والتي تسمى الآن قناة الكوثر) [٢٧].

أما الصحف المطبوعة فعلى الرغم من وطأة الحصار كانت ثقيلة عليها من خلال ندرة الورق وقلته، وكذلك آثار الاندثار الذي أصاب المطابع نتيجة تقادم الزمن عليها، وصعوبة تجديدها لشمول قطع الغيار الخاصة بها بقوانين الحصار الذي فرضته الامم المتحدة، إلا انها كانت اكثر اتساعا من حيث الحجم نسبة الى الاعلام المرئي والاعلام المسموع، حيث كانت تصدر ثمان صحف حكومية في العراق وهي : الثورة والجمهورية وبابل والقادسية والعراق وبغداد اوبزرفر (باللغة الانجليزية) وصحيفة هاوكاري (باللغة الكوردية)، وكانت هذه الصحف تحصل على الورق بأسعار رمزية ومدعومة من الدولة، فضلا أنه كانت هناك ٢٤ صحيفة اسبوعية تابعة للمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني، وهي صحف تخضع لقوانين الصحف الخاصة ولكن أصولها القانونية تعود للمنظمات الجماهيرية.

وإذا كان الغزو الأمريكي للعراق قد بدأ في ٢٠٠٣/٤/٩، فأن الغزو الإعلامي قد بدأ قبل ذلك بكثير، وكانت ذروته عندما قرر البنتاغون ومعه الدوائر الإعلامية الأمريكية الأخرى في تشكيل هيئة إعلامية من حاملي الجنسية العراقية من المقيمين في أمريكا[٢٨] ضمن قانون تحرير العراق.

المشهد السياسي والإعلامي العراقي أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق وبعده .

- **التنظيم القانوني للمشهد السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣**

قبل الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ كان يحكم العراق نظام الحزب الواحد (حزب البعث العربي الاشتراكي)، وكانت السلطة مركزة بيد مجلس قيادة الثورة، وتحديدا بيد الأمين العام لمجلس قياد الثورة والذي هو أيضا يتولى منصب رئاسة الجمهورية، وبعد دخول القوات الأمريكية الى العراق، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم المدني بول برايمر وبعد تسلمها السلطة بإصدار قانون مؤقت للأحزاب بالأمر رقم (٩٦) تمهيداً لإجراء أول انتخابات ستجري في البلاد، وقد أطلق أسم الكيان السياسي على أي تجمع مكون من شخص او من عدة أشخاص ينوي الترشح كعضواً في البرلمان العراقي، (وقد اشترطت المفوضية العليا للانتخابات للترشح عدم وجود علاقة بين المترشح وبين المليشيات المتواجدة في الساحة العراقية) وكذلك وجوب مصادقة المفوضية العليا على الكيان كي يحق له الاشتراك في الانتخابات[٢٩]. وبعد استكمالا لانتخابات وتنظيم هياكل السلطة العراقية وإلغاء كل الإجراءات الانتقالية السابقة وقوانينها، نص الدستور العراقي الدائم في المادة (٣٩) على (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، وكذلك نص في المادة (٧) على (حظر كل كيان أو تجمع أو نهج يتبنى العنصرية أو ألإرهاب أو التكفير، أو التطهير الطائفي أو يمجد أو يروج أو يبرر له، خاصة حزب البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون[٣٠].

وقد تنوعت الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ مابين الإسلامية وليبرالية، وقومية، وشيوعية، وديمقراطية، وعمالية ثورية، واشتراكية ماركسية، ومستقلة، إضافة الى مجموعة من الأحزاب التي كانت معروفة بتاريخها السياسي الطويل في العمل السياسي السري، مثل حزب الدعوة، والحزب الإسلامي العراقي، وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية بعد صدور قانون الانتخابات والأحزاب السياسية في العراق ذي الرقم (٩٦ لسنة ٢٠٠٤) والصادر من سلطة ائتلاف ما يقارب (٢٦٨) كياناً سياسياً، كما بلغ عدد التجمعات والروابط والمنظمات والحركات النسوية ما يقارب (٥٠) منظمة نسوية، وهذا العدد الهائل من الأحزاب والحركات السياسية يشير الى الخارطة الحزبية المعقدة في العراق الجديد النابعة من تعقيد تركيبة مكوناته في المجتمع العراقي[٣١].

تشكل الأحزاب السياسية في العراق تحدياً حقيقاً أمام الاختصاصيين في العلوم الاجتماعية والسياسية، فهذه الأحزاب اليوم هي كيانات سياسية بالغة التعقيد من حيث شكلها التنظيمي، وأنماط زعاماتها، ومصادر شرعيتها، ومصادر تمويلها، وأنماط التعبئة التي تعتمدها، ونطاق نشاطها، وعلاقتها بالدولة كمجتمع سياسي، وعلاقتها بالأحزاب الأخرى ومن ثم علاقتها بالمجتمع ككل، ويمكن إجمال هذه الإبعاد المتداخلة في حياة الأحزاب الى ثلاث أطر وهي : علاقة الحزب بذاته (كتنظيم قائم بذاته) وعلاقة الحزب بالمجتمع، وعلاقة الحزب بالدولة، ولو ألقينا نظرة على طبيعة وشكل الأحزاب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، لوجدناها قد استمدت أنماطها وأشكالها وتنظيماتها من الإرث السياسي للحياة الحزبية في العراق، والتي تمتد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢٠، وكذلك لوجدنا إن القوانين والأوامر التي سُنت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ تختلف عن الحياة الحزبية السابقة، لأنها لا تنطوي على تدخل الدولة في تشكيل

الأحزاب في العراق أو في حياتها الداخلية، كما لم تحدد أي شروط لقيام أو عمل الأحزاب، وكانت هذه التشريعات تنطلق من حاجة سلطة الائتلاف المؤقت الى إقامة ديمقراطية ليبرالية على أساس اقتصاد السوق وتكون صديقة للولايات المتحدة من خلال وضع قوانين وأنظمة تؤطر الحياة السياسية في العراق، ومن أهم هذه القوانين[٣٢]:

١- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية[٣٣]

يتألف هذا القانون من (٦٢) مادة حاول من خلالها أن تضع الأسس لسريان العملية السياسية في العراق، وحدد تقسيم السلطات مابين مؤسسات الحكومة المؤلفة من الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء الثلاثي، ومجلس الرئاسة والسلطة القضائية، ، والذي كان له انعكاسا على مسار الحياة الحزبية في العراق[٣٤] .

٢- قرار سلطة الائتلاف المؤقت رقم ٩٦ لعام ٢٠٠٤ القانون الانتخابي .

صدر هذا الأمر عن الحاكم المدني رئيس سلطة الائتلاف المؤقت، بول برايمر عام ٢٠٠٤ وحُددت خلال المرحلة الانتقالية لغاية من إصداره وضع إطار قانوني لانتخابات عضوية المجلس الوطني للحكومة الانتقالية في يناير ٢٠٠٥،

٣- أمر الإحزاب والهيئات السياسية رقم (٩٧) [٣٥]

صدر هذا الأمر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق لتشكل جزءاً مكملاً للإطار القانوني للانتخابات، حيث حدد في القسم الثاني الفقرة (أ) الكيانات السياسية المشكلة في العراق ، وعرّف الكيان السياسي بأنه أية منظمة أو حزب سياسي يتكون من ناخبين مؤهلين يتآزرون طواعية على أساس أفكار أو مصالح أو آراء مشتركة لهدف التعبير عن مصالحهم شريطة استيفاء المنظمة على الشروط المطلوبة،

إشارة الى ما سبق نجد إن قوانين سلطة الاحتلال المؤقتة قد وضعت إطارا للمشهد السياسي في العراق، وحددت شكل وصيغة ما جاء من بعده، بل إن قوانين برايمر على علاتها لم يتم إقرارها وتنفيذها جميعها، بل قد تم تنفيذ ما يتلاءم مع متطلبات وأهداف ومصالح بعض الأحزاب والإغفال عن البنود والنقاط التي تنظم عملها قانوناً، كما هو الحال في الفقرات (١، ٢، ٣) من القسم الثالث و الذي حرم على اي تنظيم سياسي تشكيل أو الارتباط بأية قوة مسلحة، أو قوة عسكرية نظامية، في حين نجد إن واقع الحال يبين إن أغلب الأحزاب العراقية هي في حقيقتها مكاتب لتنظيمات مسلحة أكثر مما هي أحزاب سياسية قائمة بحد ذاتها[٣٦]، كما شهدت الساحة العراقية فورة سياسية تدافعت في خلالها القوى والشخصيات السياسية الى تشكيل تكتلات شبه حزبية، حملت أسماء مختلفة تعبر عن توق كبير لممارسة العمل السياسي، في ظل الفوضى والإرباك في ظل ضعف مؤسسات النشر والاتصال مما أضطر هذه التشكيلات الى التعبير عن نفسها من خلال الشعارات والملصقات التي اكتظت بها جدران الأبنية، ويبدوا أن هذا الطوفان السياسي من قبل الأحزاب هو ردة فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من الزمن من سيطرة الحزب الشمولي الواحد والمتمثل بحزب البعث .والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق منذ تشكيل جبهة العمل الوطني أواخر السبعينات، فضلاً عن الفراغ السياسي الذي ولده إقصاء حزب البعث من خلال قانون إجتثاث البعث.

كما أن المشهد الحزبي في العراق يتميز بعد عام ٢٠٠٣ بالسرعة في تنامي الكتل السياسية لرغبة في الحصول على مكسب من مكاسب السلطة، ولم يكن لمعظم الأحزاب برنامج سياسي أو قاعدة جماهيرية أو إطار تنظيمي، أو لجان سياسية، بل بعضاً منها لم تمتلك حتى مقراً لها، لذلك نجد إنه تشكلت ما يقارب (٥٦) حزبا سياسيا، و(٦٢) تجمعا سياسياً يضم أكثر من حزب، وأربع تنظيمات أطلقت على نفسها أسم تيار و(٤٨) تشكيلاً اتخذت مسمى الحركة عنواناً لتنظيمها، و(٨) تشكيل أطلقت على نفسها أسم جبهة، وقد بلغ

عدد الكتل السياسية المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات حتى نهاية عام ٢٠٠٥ (٤٦٧) تنظيما من بينها (٢٤٩) تنظيما سياسياً[٣٧].

يتضح مما سبق أنه هناك فورة سياسية وفوضى سياسية في آنٍ واحد من حيث الكم والنوع، وأن هذه الفوضى لابد أن يتبعها عملاً إعلامياً وصحافياً تابع لها، وينطق باسمها، ويعبر عن أفكارها وبرامجها السياسية، ويمثل مصالحها، وهو ما يمكن تسميته بالتعددية الإعلامية .

- **الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.**

انحسر النشاط الحزبي والسياسي لبعض الأحزاب العراقية نتيجة القوانين والإجراءات الأمنية قبل الاحتلال متخذاً أسلوب عمل شديد السرية والحيطة للمحافظة على أرواح الأعضاء والكوادر مما أدى بالنتيجة إلى شل تلك الأحزاب عن ممارسة أي دور وطني واسع داخل العراق. إلا أن أحزاباً هاجرت قياداتها وبعض من كادرها أو تلك التي أنشأت وتكونت في الخارج، مارست علاقاتها ونشاطاتها بحرية كاملة خلال فترة تزيد على ثلاثين سنة، أدى إلى بلورة أحزاب ليست دينية أو مذهبية فقط إنما طائفية خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في ايران، وساعدت هذه المسألة على خلق ثقافات جديدة لكنها غريبة على صعيد العمل الحزبي في العراق، مثل العلاقات مع جهات سياسية واستخباراتية أجنبية. ومما عزز هذه الثقافات طول مدة النفي والبقاء خارج العراق. وفي الوقت نفسه بقيت الأحزاب الأخرى داخل البلاد من دون حراك وفي سكينة شبه كاملة طوال تلك المدة مما أفقدها الخبرة المهنية والسياسية التي تكتسب عادة نتيجة ممارسة النشاط الميداني، مثلما فقدت العلاقات مع أحزاب تحيطها محلياً وعربياً بحيث أصبحت في دائرة النسيان. لهذا فإن أخطر ما أنتجته تلك المرحلة هو ذلك الفراغ الكبير الذي أوجدته على مستوى العمل الوطني حيث ما أن وصلت قوات الغزو الأميركي إلى بغداد وأعلنت عن حل حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم جناح السيد صدام حسين وأصدرت قرار اجتثاث البعث حتى أصبحت الساحة السياسية العراقية الداخلية مكشوفة ومن غير غطاء ومن دون إطارات حزبية قادرة على إدارة عملها الوطني لمواجهة متطلبات المرحلة الخطيرة الجديدة لزلزال الاحتلال. وأوجدت هذه المسألة فراغاً واسعاً خلخل موازنة الأوضاع لصالح الأحزاب الوافدة من الخارج بخاصة تلك التي تلقت تدريبات أميركية عسكرية وإدارية على مدى سنة قبل الشروع بالغزو، والتي دخلت البلاد على أشكال متعددة ما بين مرافقتها لقوات الغزو أو دخولها بعد إنجاز الاحتلال لأهدافه العسكرية أو أنشأت فيما بعد باسم العملية السياسية، ويمكن تقسيم التشكيل الحزبي في العراقي بعد الاحتلال الأمريكي له على النحو التالي :

أولاً : أحزاب مرافقة لقوات الاحتلال[٣٨]

١. حزب المؤتمر الوطني العراقي:أسس في ١٦ ـ ١٩ حزيران ١٩٩٢ من خلال مؤتمر عقد في فينا
٢. حزب المجلس الأعلى الإسلامي العراقي[٣٩]: تأسس في طهران باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢
٣. حزب الدعوة الإسلامية[٤٠]: بزعامة الدكتور إبراهيم الجعفري الذي ترأس الوزارة الثانية بعد الاحتلال، والسيد نوري المالكي الذي ترأس الوزارة الثالثة، ومؤخراً خرج الدكتور الجعفري من حزب الدعوة وأسس حركة الإصلاح
٤. الحزب الديمقراطي الكوردستاني[٤١]: بزعامة السيد مسعود البرزاني الذي أصبح رئيساً لإقليم كردستان العراق.

٥. حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة السيد جلال الطالباني[٤٢] الذي أصبح رئيساً لجمهورية العراق.
٦. الحزب الشيوعي العراقي بزعامة السيد حميد مجيد موسى[٤٣] الذي اختاره الحاكم الأمريكي عضواً في مجلس الحكم ثم عضواً في البرلمان
٧. حركة الوفاق الوطني[٤٤]: تأسست في لندن بعناية بريطانية وأميركية وأعلن عنها في بيروت سنة ١٩٩٠ واختير الدكتور إياد علاوي رئيسا لهذه الحركة

ثانياً : أحزاب التي تشكلت في خضم العملية السياسية

١. الحزب الإسلامي العراقي[٤٥]: تأسس في ١٩٦٠/٤/٢٦ بعد موافقة محكمة التمييز على الطلب المقدم من السيد إبراهيم المدرس والموقعين معه،
٢. الحزب الوطني الديمقراطي[٤٦]: تأسس في أربعينيات القرن الماضي وانتهى دوره في أواخر الخمسينيات بعد سلسلة انشقاقات استهدفت رئيسه السيد كامل الجادرجي قادها على فترات مختلفة السيد حسين جميل ثم السيد محمد حديد في أوائل الستينيات.
٣. تجمع الديمقراطيين المستقلين: أسس بعد الاحتلال مباشرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣
٤. جبهة التوافق العراقية[٤٧]: تأسست قبل الانتخابات البرلمانية في سنة ٢٠٠٥ من الحزب الإسلامي العراقي ومؤتمر أهل العراق برئاسة الدكتور عدنان محمد سلمان الدليمي ومجلس الحوار الوطني برئاسة الشيخ خلف العليان وشخصيات غير متحزبة.
٥. الحركة الاشتراكية العربية[٤٨]: وهي الحزب الذي تشكل إثر فشل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق سنة ١٩٦٦
٦. التجمع الفيلي الإسلامي: كيان حزبي قومي وديني لشريحة الكورد الفيليين وهم من العراقيين من ذوي الأصول الإيرانية بحكم الجغرافية. والحزب يعد من الأحزاب الطائفية.
٧. الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق: تأسس خارج العراق سنة ١٩٩١ كحزب قومي طائفي
٨. حركة الوفاء التركماني[٤٩]: تأسست سنة ٢٠٠٢ وأمينها العام السيد فرياد عمر.
٩. حزب العدالة والإنقاذ: تأسس سنة ٢٠٠٤ بتوافق مع الحزب الإسلامي العراقي وهو حزب قومي طائفي.
١٠. الجبهة التركمانية[٥٠]: أسست في ١٩٩٥ بائتلاف لبعض من الأحزاب والشخصيات التركمانية التي تحظى برعاية من تركيا.

ثالثا : أحزاب رافضة للاحتلال من داخل العملية السياسية :

١. التيار الصدري الذي لم يستطع أن يبلور تنظيمه لحد الآن، وهو تيار واسع من مقلدي المرحوم السيد محمد صادق الصدر والد زعيم التيار الحالي السيد مقتدى الصدر.
٢. حزب الفضيلة الإسلامي وهو حزب يعلن أنه ينتمي إلى التيار الصدري من خلال مرجعية آية الله محمد اليعقوبي.
٣. جبهة الحوار الوطني التي يترأسها الدكتور صالح محمود المطلك وله كتلة برلمانية مكونة من أحد عشر عضواً، وتمتلك الجبهة علاقات إيجابية مع السفارة الأميركية .

٤. مجلس الحوار الوطني الذي انشق عن جبهة الحوار ودخل ككيان مستقل إلى جهة التوافق.

رابعا: أحزاب وحركات تناهض العملية السياسية والاحتلال الأمريكي[٥١]

١. حزب الحرية والعدالة الكوردي برئاسة السيد أرشد الزيباري وهو ضابط ووزير سابق ورئيس عشيرة الزيباريين المعروفة بتأريخها التنافسي مع عشيرة البرزانيين
٢. حزب الحرية والعدالة الكوردستاني برئاسة الشيخ جوهر محي الدين الهركي رئيس عشيرة الهركية.
٣. الحزب الشيوعي العراقي (اتحاد الشعب) برئاسة الدكتور يوسف حمدان القيادي السابق الذي أسس الحزب الحالي بعد رفضه توجهات سكرتيره العام ولجنته المركزية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين .
٤. حركة التيار القومي العربي برئاسة السيد صبحي عبد الحميد الوزير السابق للداخلية والخارجية خلال منتصف الستينيات من القرن العشرين.
٥. حزب البعث العربي الاشتراكي جناح السيد عزت إبراهيم الدوري.
٦. حزب البعث العربي الاشتراكي جناح السيد محمد يونس الأحمد.
٧. حزب البعث العربي الاشتراكي جناح الخطوط ـ قيادة قطر العراق.

خامساً: حركات وجبهات مناهضة للعملية السياسية ومقاومة للاحتلال[٥٢]:

١. جبهة الجهاد والتغيير التي أسست سنة ٢٠٠٧ من ثمانية فصائل وحركات هي: آ ـ كتائب ثورة العشرين. ب ـ جيش الراشدين. جـ ـ جيش المسلمين. د ـ الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق. هـ ـ سرايا جند الرحمن. و ـ سرايا الدعوة والرباط. ز ـ سرايا التمكين. ح ـ كتائب محمد الفاتح. وانضم مؤخراً إلى الجبهة كل من جيش التابعين وجيش الجهاد ليصبح عدد فصائلها وحركاتها عشرة. والجبهة إسلامية التوجه ضمن إطار الوسطية والاعتدال.
٢. المجلس السياسي للمقاومة العراقية الذي أسس سنة ٢٠٠٨ ويضم كل من:
آ ـ حركة حماس العراق. ب ـ الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية. جـ ـ الجيش الإسلامي. د ـ الهيئة الشرعية لأنصار السنة. وتعرض المجلس السياسي ومن قبله جبهة الجهاد والإصلاح،
٣. جبهة القيادة العليا للجهاد والتحرير التي أسست في أيلول سنة ٢٠٠٧ من اثنين وعشرين فصيلا عن جيش رجال الطريقة النقشبندية
٤. جبهة الجهاد والخلاص الوطني وهي جبهة إسلامية التوجه ضمن الفكر الوسطي تأسست في كانون الثاني ٢٠٠٧ .
٥. الجبهة الوطنية للمقاومة العراقية التي تأسست سنة ٢٠٠٧ وهي جبهة قومية الاتجاه.
٦. التجمع الوطني للمؤسسة العسكرية العراقية التي تأسست سنة ٢٠٠٦ وتضم العديد من الضباط والعسكريين .
٧. القيادة المركزية للمقاومة العراقية التي تأسست في كانون الأول سنة ٢٠٠٧
٨. الدولة الإسلامية وتقاد من تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين

- واقع الصحافة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي فيه، تم إدارة دفة الحكم في العراق من قبل القوات الأمريكية والمتمثلة بالحاكم المدني للعراق (جي كارنر)

ومن ثم تولى الإدارة من بعده (بول برايمر) وإنشاء مجلس للحكم بعضوية (٢٥) شخصية تم اختيارها وفق المحاصصة الطائفية، وتولى تسعة منهم الحكم لمدة شهر، وبعدها تم استلام السيادة الصورية، وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة أياد علاوي) وفي ديسمبر ٢٠٠٤ أجريت أول انتخابات في ظل الاحتلال الأمريكي، وصار بموجبه (إبراهيم الجعفري) رئيسا للحكومة و(جلال الطلباني) رئيسا للجمهورية، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ أجريت انتخابات برلمانية صار بموجبها نوري المالكي رئيسا للوزراء ومحمود المشهداني رئيسا للبرلمان(٥٣)، وقبل ذلك أصدر الحاكم المدني بول برايمر قراراً بحل وزارات الدفاع والإعلام والداخلية والأجهزة الأمنية مما خلق جملة مشاكل مستعصية وفوضى أمنية وعدم استقرار وتفشي البطالة.

شكلت الأحزاب السياسية المنبثقة من المشهد السياسي الجديد النخبة السياسية التي كونت المشهد السياسي العراقي، وهي مجموعة الأحزاب الكوردية بأنواعها مابين ليبرالية ودينية وقومية، ومن أبرزهم الوطني الكردستاني، والديمقراطي الكوردستاني، ومجموعة الأحزاب العربية الشيعية ومنهم حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ومنظمة بدر، والتيار الصدري، وأحزاب أخرى مرتبطة بأجندة هذه الأحزاب ولكنها بمسميات أخرى، وهي جميعها أحزاب دينية، في حين مثل الحزب الإسلامي العرب السنة مع بعض التكتلات المحلية الصغيرة، كما ظهرت مجموعة من الأحزاب العلمانية والوطنية (أو كما هي سمت نفسها) (٥٤)، وأن أغلب هذه التنظيمات الحزبية أصدر صحفاً ناطقة باسمه وتعبر عن طروحاته، ففي إقليم كوردستان صدرت حوالي خمسين صحيفة ناطقة باللغة الكوردية أغلبها تمثل الأحزاب والكتل السياسية الكوردية، باستثناء صحيفتان تصدران باللغة العربية، هما صحيفتا التآخي والإتحاد وفي بغداد أصدرت الأحزاب الأخرى صحفا ناطقه باسمها، فمثلا الحزب الإسلامي العراقي أصدر ثلاث صحف وهي (البصائر ودار السلام والساعة)، وأصدر مؤتمر أهل العراق صحيفة (الاعتصام وصحيفة المنبر)، وصحيفة الرافدين تمثل هيئة علماء المسلمين، في حين أصدر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق صحف (الدعوة، إشراقات الصدر، البينة، العراق، بغداد، المؤتمر، طريق الشعب، المواطن، المنار، وجريدة العهد، والدستور، وكل العراق) ومن الصحف الخاصة التي صدرت هما صحيفتا المشرق والزمان(٥٥).

يرى الباحث إن تغيير النظام السياسي في العراق من النظام الواحد الى متعدد الأقطاب والتوجهات، ومن المحرمات الطائفية (حسب الدستور العراقي السابق) الى التقسيم الطائفي للمؤسسات الحزبية وما تبعه من تقسيم طائفي للإعلام العراقي، جعل الواقع الراهن للإعلام العراقي، إعلاماً طائفياً أكثر منه مهنيا، (حيث من السهل على المتتابع أو الباحث التعرف على طائفة المؤسسة الإعلامية العراقية من خلال خطابها الإعلامي) وتحول من بلد يعيش الحصار والمجابهة الخارجية والوحدة الوطنية غلى مجتمع يعيش الصراع داخل أحشائه بتأثير من التدخلات الخارجية، ففي دراسة أعدتها منظمة كتاب بلا حدود بعنوان (واقع الثقافة والإعلام في العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٤) أظهرت إن الصحافة العراقية بدأت تبتعد كثيراً عن المهنية نتيجة تكوّن صحافة طائفية تحريضية، حيث لم تعد الصحافة تمثل السلطة الرابعة، بل أصبح الصحفي المحترف يدفع ثمناً باهظاً جراء المهنية وحرية التعبير(٥٦).

مما لاشك فيه إن مهنة الإعلام تكون من أكثر المهن الأخرى تأثيرا في نفسية الآخرين لكونها تتعامل مع حركة الإنسان وتفاعلاته وتمنحه في لحظة ما الشهرة التي تعد رغبة الغالبية من الناس، ومن هنا فأن خبرة وبراعة الأمريكان في دراسة النفسية الإنسانية وتعبئتها لتنفيذ مصالحهم، من خلال دعم حملتهم العسكرية الهادفة الى احتلال العراق،

وانطلاقا من هذه المسألة هب الجميع للانخراط في ميدان الإعلام، وصدرت في الشهور الأولى للاحتلال عام ٢٠٠٣ بحدود ٢٠٠ صحيفة وحوالي ٧٠ محطة إذاعية وتلفزيونية ومواقع إخبارية، بعضها مسجل لدى نقابة الصحفيين، وبعضها غير مرخص قانونا مستفيدة من الفوضى الإعلامية التي دبت في المشهد العراقي عامة والمشهد الإعلامي العراقي خاصة(٥٧)

إن المؤشر والملموس لدى المتتبع لحركة الإعلام العراقي في حقبة الاحتلال، توصل الى قناعة تامة بأن الصحف والمواقع الالكترونية والقنوات الفضائية وجميع المطبوعات الحزبية المرتبطة بالأحزاب التي جاءت من الخارج تحديداً، تحاول كسب ود الاحتلال لأهداف تتعلق بامتيازات ومصالح الحزب أو مصالح صاحب الامتياز، أو لديمومة تمويل مشروع الصحيفة أو القناة الفضائية الذي يتم من خلال نشر الإعلانات ذات التكلفة العالية أو باستلام معونات مادية مباشرة من قبل القوات الأمريكية، أذ إن لكل حزب صحيفة او قناة فضائية على أقل تقدير .

العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاعلامي في المشهد العراقي

تمثل العلاقة بين النظام السياسي ووسائل الإعلام أحد أهم مجالات البحث في الاتصال السياسي باعتبار السلطة السياسية، أحد أهم العوامل التي تحدد خصائص النظام الإعلامي في المجتمع، باعتبار هذه العلاقة هي المحدد الأقوى لمستوى مناخ الحرية التي تعمل فيه وسائل الإعلام، وفي هذا الإطار تعددت أهداف الكثير من الدراسات في هذا الاتجاه، منها الدراسات التي اهتمت برصد الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام بالنسبة للنظام السياسي، على النحو الذي نجده في دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، واستهدفت تقويم دور وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية للنظام السياسي ومعرفة هل من الممكن أن تقوم وسائل الأعلام بمساعدة النظام السياسي والاجتماعي على الاحتفاظ بنفسه ومقاومة التغيير الراديكالي، والعمل على إبقاء المعتقدات والسلطات القائمة والحفاظ على الأوضاع السائدة فهي لا تقوم بهذه الوظيفة بمعزل عن النظام الاجتماعي والسياسي الأوسع ،وذلك لأن وسائل الأعلام تعتمد في بقائها على بقاء النظم الاجتماعية والسياسية، لذلك فهي تميل لحماية هذه القيم والأفكار والايديلوجيات والمعتقدات المعنوية، كما إنها تميل الى حماية المتحدثين باسم هذا النظام السياسي(٥٨)، إذ تعد وظيفة كسب الرأي العام واتجاهاته من أهم وظائف الأحزاب السياسية ذلك أن الأحزاب السياسية تحاول إيجاد وصياغة وحفظ الشعور السياسي الايجابي للجمهور اتجاهها من خلال تقديم المعلومات له عبر وسائل الأعلام(٥٩).

كي تستطيع الأحزاب السياسية ألتأثير في الرأي العام وبلورة الأفكار والمواقف بالشكل الذي يتفق مع مصالحها ومتطلباتها، لابد من وجود أجهزة حزبية إعلامية أو دعائية تتولى مهمة عمل ودعاية الحزب وإقناع الرأي العام وأفضلية مبادئه وأفكاره وممارساته واتجاهاته إزاء القضايا المطروحة والتي تميزه عن الأحزاب الأخرى(٦٠).

إن طبيعة العلاقة بين النظام السياسي السائد والمنظومة الإعلامية، هي علاقة جدلية من حيث البناء والدور والأهداف، فالنظام السياسي يقدم للمنظومة الإعلامية المال الكافي للعمل، وكذلك المعلومة التي تساعده على تقديم محتوى الرسالة الإعلامية والتي من خلالها يديم علاقته مع المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدم الإعلام للمنظومة السياسية القدرة على ضبط المجتمع ومساعدة النظام السياسي على تقديم نفسه للمجتمع بأفضل صورة ممكنة، وحتى وإن حاول الإعلام القيام بواجبه الرقابي، فإن هذا الواجب

سيقوم به من باب النقد البناء الساعي للحفاظ على النظام القائم وتجميل صورته، وليس الهدف منه هو نقده والسعي الى هدمه، وخاصة إذا كان النظام الإعلامي في أي مجتمع قد خرج من رحم النظام السياسي أو كلاهما قد خرجا من رحم واحد، كما هو الحال مع النظام السياسي والإعلامي العراقي، اللذان خرجا من رحم واحد، وهو الاحتلال الأمريكي وقرارات السلطة المدنية الحاكمة للعراق برئاسة السفير الأمريكي بول برايمر.

وهذا ما أشار إليه (Almound[٦١]) بتحديد موقع النظام الإعلامي من النظام السياسي ،وشبُه الوظيفة الإعلامية الاتصالية بالدورة الدموية ،وركز على الجانب الوظيفي لوسائل الاتصال الجماهير باعتبارها المدخل الرئيسي للتعبير على المصالح في المجتمعات الديمقراطية على الرغم من النخب السياسية قد تسيطر عليها، فالجانب الوظيفي لها يتمثل في التنشئة السياسية والتعبير عن مصالح المجتمع، وتأييد القرارات السياسية والسياسات العامة، وغيرها من الوظائف، وانتهى (Almound) الى القول بأن كل شئ في السياسة إعلام، فالنظام الإعلامي هو إحدى القنوات الرئيسة لتدفق المعلومات من النخب السياسية الى الجماهير، وأيضا لنقل تصورات وطموحات وحاجات الجمهور للمنظومة الإعلامية .

أما (Dived[٦٢]) فقد أشار الى أن عدم اكتمال دائرة المعلومات يؤثر سلبا على فعالية النظام السياسي وسياساته ويعقد مقارنة بين التدفق الإعلامي في النظم السياسية للدول الديمقراطية والدول النامية، حيث تكون دائرة المعلومات في النمط الأول كاملة ومستمرة، فيما تكون في النمط الثاني دائرة غير كاملة مما يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي وعدم رشد سياساته.

في حين يرى (Laswell[٦٣]) إن البناء الاجتماعي يشبه الهرم الذي يتربع الحكام وهم الصفوة على قمته، وجماهير الشعب في القاعدة، وبينما الخبراء والمختصون الذين يقومون بعملية الاتصال ما بين الصفوة وأفراد المجتمع، وهؤلاء قد لا يكونوا محايدين عند القيام بأدوارهم، وخصوصا أنهم يشكلون جزءاً من مؤسسات أو أحزاب سياسية أو غيرها من الجهات التي تقوم بدور نشط في السياسة العامة.

وهذا ما ينطبق على المشهد السياسي الإعلامي العراقي كما بيَّنه الباحث (جليل وادي حمود) حيث قال إن الخطاب الإعلامي العراقي أثناء الأزمات يعكس الخطاب السياسي، وإن الفاعل الخطابي الإعلامي يوضع هذا المحتوى الذي هو تمثيل فكرة أو عقيدة لمنتج الخطاب، ووجد الباحث إن وسائل الإعلام العراقية بشكل عام والصحافة بشكل خاص قد لعبت دوراً في إدارة الأزمات من خلال خطاباتها الافتتاحية، وشكلت كثرتها ظاهرة تعذر معها معرفة اتجاهاتها وتطوراتها دون القيام بدراسة علمية تحليلية توصل لهذه الظاهرة الاتصالية الإعلامية، وتحدد بداياتها واتجاهاتها الافتتاحية بشكل علمي، وبالتالي الإفصاح عن جانب من الدور الذي تقوم به الصحافة العراقية في إدارة الأزمات، وإن محتوى الخطاب الإعلامي ركز على محتوى الخطاب السياسي للمنظومة السياسية وموقفها إزاء الأزمات كما إنه جاء كرد فعل وليس فعلا مما يدل على أنه أفتقد للتخطيط، وعكس أيضا توجيهات التبعية الشعبية للإعلام العراقي في الوقت الذي أعتمد هذا الخطاب على الإستمالات العاطفية أكثر من الإستمالات العقلية في حين يحتاج التعامل مع الأزمات العكس من ذلك، وكذلك بين الدراسة عدم وجود إستراتيجية إعلامية معينة في التعامل مع الأزمات .

يرى الباحث إن العلاقة بين الإعلام والسياسة علاقة وثيقة الى حد التداخل الشديد، فالعمليات السياسية المختلفة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأدوار الإعلامية اللازمة لقيامها باعتبارها قوة فاعلة في إيجاد الأنشطة السياسية ذاتها، كما إن الإعلام أكثر قدرة على تحقيق التفاعل بين المشاركين في الأنشطة السياسية، وإن كان هناك إجماع على إن

أيديولوجية واحدة سائدة تحكم الدولة ووسائل الإعلام، لكن في المقابل نجد إن واقع الحركة الإعلامية تشير الى تبدد النخبة الإعلامية وتلاشيها وإن بقاياها لا تمتلك في الوقت الراهن الشروط التي من شأنها إعادة التماسك لهذه المجموعة، ويحيى الأدوار الجوهرية المنتظرة منها على وفق رؤيا واضحة لعملية النهوض بالمجتمع والارتقاء بثقافته، وتمكينه من المشاركة الفاعلة في صياغة مستقبله، ويزداد بالاشتراطات، تلك العوامل التي تقتضيها عملية تشكيل النخبة بما يمنحها القدرة على التأثير سواء في الوسط الجماهيري، أو في النخب على حد سواء .

نتائج الدراسة :

اهم النتائج التي توصل اليها الباحث في هذه الدراسة هي:

١- النظام السياسي في العراق قبل ٢٠٠٤/٣/٩، هو نظاما شموليا تتولى ادارته متمثلة برئيس الجمهورية، ويجمع بيدية السلطة التشريعية والتنفيذية، وان كان هناك مجلس تشريعيا يسمى (المجلس الوطني) .

٢- تمثل ادبيات الحزب الحاكم (حزب البعث العربي الاشتراكي) هي دليل العمل للنظام السياسي والنظام الاعلامي على حد سواء .

٣- نمط الملكية للمؤسسات الاعلامية قبل التاسع من نيسان /ابريل ٢٠٠٣ تعود جميعها للدولة، والصحفيين عبارة عن موظفين حكوميين يستلمون مرتباتهم من الحكومة اسوة بباقي موظفي الدولة، ويمكن نقل خدماتهم الى اي دائرة اخرى وان كانت غير اعلامية، والعكس صحيح.

٤- ظهرت في الفترة التي سبقت الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ للعراق صحف ومجلات اسبوعية تمثل الاتحادات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، وهي أشبة بالمؤسسات الاشتراكية حيث يسمح لهذه المنظمات بإصدار صحف تنطق باسمها (مثل نقابة الصحفيين، اتحاد الطلبة، اتحاد الشباب، نقابة المصورين وغيرها) وان كان خطابها الإعلامي لا يخرج عن طوق خطاب المؤسسات لإعلامية الحكومية .

٥- بعد الجلاء الامريكي في ٢١ اكتوبر عام ٢٠١١ تم اقرار الدستور العراق، وهو نسخة معدلة من قانون بول برايمر .

٦- النظام الاعلامي في العراق من حيث الشكل القانوني هو هيئة إعلامية مستقلة لا ترتبط بالحكومة وإنما تدار من قبل هيئة من الحكماء ترتبط بالبرلمان العراقي، وهي أشبة بهيئة الإعلام البريطانية .

٧- تمويل المؤسسات الاعلامية الحكومية تكون من الحكومة، على ان لا تخضع لأوامرها، وإنما تكون هيئة مستقلة .

٨- نمط الملكية الاعلامية في العراق بعط التاسع من نيسان/ ابريل عام ٢٠٠٣ يكون متعدد الاشكال (خاص، حكومي، حزبي) .

Abstract

The impact of the dialectical relationship between the media and political systems on the shape structural Media in Iraq

A comparative analysis

By Jumaa Mohammed Abdullah

Researcher form of political and media systems in Iraq.

Political and media system in Iraq form for the periods.

before the US occupation on the ninth of April 2003.

Where the political system of one - party system.

and the system 's media ownership system of government and head, while the second period begins after the US occupation of Iraq, where the occupation authority Bud political and media the two systems, and restructuring within the visions and directives and laws as seen by the US occupiers.

The researcher reached to the results of which the government before the occupation appoint leaders and media.

assume the expenses and financing of these institutions, and all media institutions owned by the state, while media ownership pattern later became the ninth of April polymorphic (private -government - the party) as well as the enactment of laws Media give the media a sovereign and away from the state.

administration (this theory).

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. أبتسام محمد، الفيدرالية العراقية والخيار الصعب، بحوث المؤتمر الدستوري الأول، المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٣٩.
٢. أحسان محمد الحسن ،علم الاجتماع السياسي ط ٢، دار وائل للنشر عمان الأردن، سنة ٢٠٠٨، ص ١٨٧.
٣. أحمد عبد المجيد، أزمة التمويل في الصحافة العراقية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٧٣)، ٢٠٠٦، ص٢٥٩.
٤. أزهار عبد الكريم الشيخلي، اللامركزية السياسية والهيئات الاتحادية، مجلة أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (٤)، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠.
٥. أشرف العيسوي، انتقال السلطة، وصراع القوة والنفوذ، مؤسسة ألأهرام، مجلة الديمقراطية، السنة الرابعة، العدد ١٠، تموز/ يوليو ٢٠٠٤ ص١٢٩
٦. أنظر قانون الأحزاب الصادر عن سلطة الائتلاف الأمر رقم (٩٦) الذي ينص على أنه بناءا على السلطات المخولة لنا بصفتي المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة وبموجب القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة بما في ذلك القرار رقم (١٤٨٣) لعام ٢٠٠٣، والقرار رقم (١٥١) لعام ٢٠٠٣ .
٧. بول برايمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر أيوب، دار الكتب العربية بيروت ٢٠١٠، ص٣٧
٨. جريدة المصور العربي، تصدر عن جمعية المصورين العراقيين، أغلقها النظام السابق بذريعة نشر أخبار كاذبة، وقد أصدرت الجمعية جريدة أخرى تحمل اسم (الرافدين).
٩. جمال زكي والسيد ياسين ،أسس البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٢، ص ٨٤
١٠. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ،القاهرة ٢٠٠٧، ص ٢٥٨
١١. دوريس جريبر، سلطة وسائط الإعلام والسياسة، ترجمة أسعد أبو وليدة ،عمان الأردن، دار البشير ١٩٩٩، ص٨٩ .

١٢. راسم محمد الجمال، الاتصال والأعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ١٩
١٣. راشد عبد الإله، الغزو الأمريكي للعراق، عمان الأردن، دار الثقافة العربية، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٤ .
١٤. رعد جاسم الكعبي، أساليب الكتابة الصحفية في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٣)، ٢٠٠٥، ص٢٩٣.
١٥. رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق و دراسة بين الواقع والتأملات بالمستقبل، بغداد ٢٠٠٥، ص١٠
١٦. زهير الجزائري، الصحفي والدولة تأريخ من التهميش وأفق جديد، مجلة تواصل، بغداد، هيئة الأعلام والاتصال، العدد الأول، شباط ٢٠٠٦، ص١١
١٧. زهير الجزائري، الصحافة وصراع الحرية والرقابة، مجلة تواصل، بغداد، هيئة الأعلام والاتصال، العدد الثامن عشر، السنة الثانية، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص١١
١٨. سامية احمد هاشم، انعكاس البيئة الإعلامية على القائم بالاتصال، أطروحة دكتوراه، بغداد، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٧ .
١٩. سرمد الطائي، شهادة أخيرة عن العمل الصحفي في العراق، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات، العدد(١٣)، بغداد، آيار ٢٠٠٧، ص٢٤.
٢٠. سعد الدين خضر، صحف العراق بعد العاشر من نيسان ٢٠٠٣، تطبيق وتوثيق، الموصل، بدون دار نشر، ٢٠٠٦، ص ٢١ .
٢١. سعد جواد قنديل و دليل الانتخابات البرلمانية العراقية، بغداد ٢٠٠٥ ،ص٥ .
٢٢. سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، ط١، بيروت، جروس برس، ٢٠٠٠، ص ٥١-٥٢.
٢٣. سلوى زكو، مقابلة مع الصحفي سهيل محمد نادر، مجلة تواصل، بغداد، هيئة الأعلام والاتصال، العدد الثالث عشر، أيار، ٢٠٠٧، ص٢٧
٢٤. سيف الخطاط، كيف حكموا العراق، أوراق من دهاليز مجلس الحكم، بغداد، شركة دار السفير، ٢٠٠٥
٢٥. شكرية السراج، مشكلات الصحفيات العراقيات في العراق بعد إحداث عام ٢٠٠٣، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإعلام، جامعة بغداد، عام ٢٠٠٨ .
٢٦. صلاح كاظم جابر، المواطنة والديمقراطية، دراسة في الوعي السياسي لسسيولوجيا العلاقة بين الفرد والمؤسسة السياسية، مجلــة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٨٢)، ٢٠٠٨. ص ٣٩ .
٢٧. طالب عبد المجيد علاوي، اتجاهات الإعلام الإيراني إزاء الاحتلال الأميركي للعراق، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٣)، ٢٠٠٥، ص٢٥٨.
٢٨. عزيز جبر شيال، النظام الفيدرالي إدارة التعددية الأثينية والعرقية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٧)، ٢٠٠٨، ص١٢.
٢٩. عزيز عبده، الأعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٧٢
٣٠. علي يوسف شكري وآخرون دراسات حول الدستور العراقي، مؤسسة الأمل للدراسات والأبحاث العراقية ٢٠١٠، ص٣٥
٣١. على يوسف شكري، رئيس الدولة في النظام الوراثي، دراسة في الدساتير العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، العراق، بغداد ٢٠١٦، ص ١٢٨
٣٢. فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، العدد (٣٤٧)، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص١٢٢.
٣٣. فتحي الابياري، صحافة المستقبل والتنظيم السياسي، ط٣، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، بلا تاريخ نشر، ص ١٠٧
٣٤. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية كان بمثابة دستور مؤقت في العراق تم التوقيع عليه في ٨ مارس ٢٠٠٤ عقب نقل السيادة العراقية من سلطة الائتلاف الموحدة الى الحكومة العراقية .
٣٥. لطيف نصيف جاسم، الأعلام والمعركة، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١، ص٤-٥، نقلا عن لؤي مجيد حسن، مصدر سابق، ص١٢١

٣٦. محمد علي العويني، الأعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، ألقاهره، المكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، ١٩٨١، ص١٧٩
٣٧. محمد مصالحه، دراسات في الأعلام العربي، السلسلة الإعلامية -٣-، بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٤، ص ٢١٤، نقلا عن أزهار صبيح، مصدر سابق، ص ١٩
٣٨. مصطفى فرحان تقي، قضايا الفيدرالية في الصحافة الكردية العراقية الناطقة بالعربية (التآخي والاتحاد) نموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٣٩. هادي حسن عليوي و د.وليد الحديثي، صدام حسين وقضايا في الثقافة والأعلام، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١، ص٢٩٨
٤٠. وائل عزت البكري، تشريعات الصحافة في العراق، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (٢)، حزيران٢٠٠٦، ص٢١٧.
٤١. وريدا علي ملياني، عوامل تشكيل القيم الإخبارية في التلفزيون الجزائري، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٦٨ .
٤٢. وميض احسان، بين الصحافة والسياسة، مجلة تواصل، بغداد هيئة، الأعلام والاتصال، العدد الثامن عشر، السنة الثانية، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص ٨٨
٤٣. ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراقي مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، العدد(٣٤٥)، بيروت، تشرين الثاني، ٢٠٠٧، ص٥٦.
٤٤. يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، سلسلة تقييم حالة (فبراير ٢٠١٣)،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣)، ص٣.

التقارير

١. التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، كانون الثاني، ١٩٧٤، ص١٤١
٢. التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، كانون الثاني، ١٩٧٤، ص١٤٢
٣. التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية، وزارة تنمية الموارد البشرية العراقية، لسنة ٢٠٠٨، ص٩٨ وص٩٩ .
٤. النظام الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية (بغداد : منشورات الحزب، ٢٠٠٨) ص٣٤ .

مواقع الانترنت

١. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، أسماء الكيانات والائتلافات السياسية على الموقع www.ihec_iq.com
٢. قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ على الموقع wiki.dorar_aliraq.net في ٢٠١٥/٨/١٢
٣. منظمة كتاب بلا حدود، واقع الثقافة في العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ . www.Cottab.org 6/2/2016
4. www. Aljazeera.net. 18/6/2016